الأنباء
الخميس 12 مارس 2020

اقترح تخفيف ساعات العمل لموظفي الدولة إلى 5 ساعات يومياً

الدمخي لوضع خطة تعقيم وتقسيم شاملة لمناطق العمالة وعزلها حال تفشي «كورونا»

د. عادل الدمخي

مشاهدة الفيديو

أكد النائب د.عادل الدمخي ضرورة وضع خطة لتعقيم وتقسيم المناطق التي تكثر فيها العمالة وعزلها في حال تفشي مرض الكورونا بها، مشيرا إلى أنه نبه وزير الصحة الشيخ د.باسل الصباح إلى هذا الأمر خلال الاجتماع الذي عقد في مكتب مجلس الأمة أمس.

وقال الدمخي، في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، انه تحدث خلال الاجتماع عن موضوع تخصيص أرض المعارض لاستقبال الوافدين، مبينا أن الوزير أكد له أن الموقع مخصص فقط للفحص الحراري وتسجيل البيانات.

وأفاد بأن وزير الصحة أبلغه أنه سيتم التنسيق مع وزارة الداخلية لدخول هذه العمالة إلى الموقع عن طريق الدائري السادس السريع بتوزيع معين.

ورأى أن الأمر ينطوي على خطوة كبيرة نظرا لإمكانية تنقل العمالة داخل المنطقة والأسواق ومحطات الوقود واحتكاكهم بالناس.

وقال الدمخي «المسألة ليست انتخابية ولا أنها في دائرة انتخابية تخصني بل إننا نعمل جميعا لمصلحة الكويت، وخلط العمالة في المناطق السكنة من الأخطاء الكبيرة التي ترتكبها وزارة الصحة». وأوضح أنه طرح خلال الاجتماع أن يكون البديل في المدارس المنشأة بالمناطق غير المأهولة أو المناطق المحصورة خارج المناطق السكنية، مشددا على ضرورة التفكير بالبدائل.

وأكد أنه في حال استقبال العمالة في أرض المعارض فيجب أن تكون هناك احتياطات أكبر من خلال استخدام حافلات خاصة لنقل العمالة والحرص على عدم اختلاطهم بالناس، محذرا من أن أي تهاون في هذا الجانب سيؤدي إلى تحمل المسؤولية السياسية.

وأضاف «أي تهاون في احتياطات السير والدخول بالمنطقة لن يسكت عنه ويجب أن يكون تتخذ جميع الإجراءات الاحتياطية».

وأعلن عن تقدمه اليوم باقتراح برغبة لتخفيض ساعات العمل في ظل تعطيل المدارس ومواجهة وباء الكورونا، مبينا أن الاقتراح ينص على تقليص ساعات العمل إلى 5 ساعات يوميا.

وأوضح أن العاملين في الصفوف الأولى والثانية في مواجهة وباء الكورونا ومن تحتاجهم الدولة يلتزمون بدوام كامل على أن يتم تعويضهم ماديا.

واشار إلى أن الاقتراح يهدف إلى تخفيف الاحتكاك مع الناس وتمكين الأسر من رعاية أبنائها الماكثين في البيوت.

وفي السياق ذاته، تقدم النائب د.عادل الدمخي باقتراح برغبة لتخفيف ساعات العمل لموظفي الدولة إلى 5 ساعات يوميا. وقال في مقدمة اقتراحه: نظرا لما تواجهه الدولة من تطورات وباء «كورونا» المستجد ولما استجد من تعطيل للدراسة في جميع المراحل الدراسية.

ونص الاقتراح على تخفيف ساعات العمل إلى 5 ساعات يوميا لموظفي الدولة ما عدا أصحاب العمل ذات الطبيعة الخاصة المعنيين بمواجهة المرض، على أن يتم تعويضهم ماديا.

الحويلة يثمّن جهود «الصحة»

د. محمد الحويلة

قال النائب د.محمد الحويلة إن الكويت تمر بظروف استثنائية في مواجهة فيروس كورونا تطلب منا جميعا تضافر الجهود، وكذلك التقيد بكل التعليمات الصادرة من الجهات الرسمية لمواجهة هذا الوباء حماية لأنفسنا وحماية للمجتمع، ونثمن الجهود التي تقوم بها الجهات المعنية كوزارات الصحة والداخلية والدفاع والخارجية والتجارة والإعلام والتربية والبلدية لحماية المواطنين ومنع تفشي هذا الوباء في الكويت والعمل على احتوائه وتنفيذ توصيات منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بانتشار فيروس كورونا المستجد كوفيد 19، ونطالب بالمزيد من الإجراءات الاحترازية حماية للمواطنين.

كما ثمن الحويلة تعامل وزارة الصحة بكل شفافية فيما يتعلق بعدد الإصابات وطرق التعامل معها، وفحص المخالطين، وتوفير المستلزمات الطبية والوقائية بجانب الكوادر الطبية ذي الكفاءة العالية لتنفيذ التوصيات العلمية والشروط والمعايير المعتمدة من منظمة الصحة العالمية لمواجهة هذا الوباء، وكذلك الإجراءات التي اتخذت لسلامة الطلبة الدارسين بالخارج والمواطنين بالخارج وتوفير الرحلات لعودهم الى البلاد ووقف رحلات الطيران مع البلدان التي ظهر بها فيروس كورونا، وما تقوم به وزارة التجارة والداخلية والإعلام من حملات تهدف الى حماية المواطنين والمقيمين في الكويت.

كما أشاد الحويلة بتكريم النقيب مشعل الهاجري لتعامله الراقي واللفتة الإنسانية أثناء قيامه بمهام عمله ومساعدته للمراجعين وهو ما يعكس صورة رجال الأمن الكويتي وهذه هي أخلاق أهل الكويت وأبنائها، فتكريمه من قبل نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء يعد دافعا لمنتسبي وزارة الداخلية لمزيد من العطاء في خدمة وطنهم الكويت.

واختتم الحويلة بقوله «ندعو الله عز وجل أن يحفظ الكويت وأميرها وشعبها وكل من يعمل معرضا سلامته للخطر من أجل سلامة أهل الكويت في خط الدفاع الأول لمواجهة هذا الوباء».

الهاشم: المخزون وفير

صفاء الهاشم

وجهت النائب صفاء الهاشم رسالة الى اهل الكويت قالت فيها: تواصلت مع الاخ وزير التجارة خالد الروضان الذي اكد لي كل ما ذكرته في تغريداتي أنه يا أهل الكويت لا داعي للهلع او الخوف فالخير موجود والجمعيات التعاونية فيها من المخزون الوفير والحمدلله، والخطوط الملاحية مازالت مفتوحة بمعنى انه لن يكون هناك نقص في اي شيء فلا تتزاحموا بالجمعيات ولا تشترون شيئا يزيد عن حاجتكم، «والله يحفظ الكويت وأهلها».

دمج المراحل مع احتساب نتائج الفصل الأول

حمدان يطالب وزير التربية باتخاذ قرار حاسم بإعلان وقف الدراسة

حمدان العازمي

مشاهدة الفيديو

طالب النائب حمدان العازمي سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد بالخروج في مؤتمر صحافي يوضح من خلاله للشعب الكويتي بكل شفافية عدد الحالات المصابة بوباء «كورونا» والقرارات التي ستتخذ بهذا الشأن.

وقال العازمي في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن الحكومة اتخذت عددا من القرارات المهمة مثل غلق قاعات الأفراح والمناسبات ونثمن هذه القرارات ولكن هناك قرارات أخرى يجب أن تتخذ لاسيما ما يتعلق بوزارة التربية.

وأكد أن على وزير التربية اتخاذ قرار حاسم بأن يعلن وقف الدراسة إلى إشعار آخر وأن يتم دمج المراحل الدراسية واحتساب نتائج الفصل الدراسي الأول.

ورأى أن ما يتردد عن اكتشاف حالات مصابة بمرض الكورونا من بين 7500 وافد قدموا من مصر بعد السماح بدخول 21 طائرة يتطلب اتخاذ قرار حاسم بوقف حركة الطيران بمطار الكويت إلا للأمور التجارية لمدة أسبوعين على الأقل وتقييم الوضع.

وشدد على ضرورة اعتراف الحكومة بأن دخول هذه الأعداد الكبيرة من إيران ومصر كان قرارا خاطئا، حتى وإن كانت هناك ضغوط سياسية أجبرت الحكومة على دخول الطائرات.

ودعا إلى تعطيل جزئي للوزارات والهيئات الحكومية التي شهدت تراجعا في إقبال المراجعين في الآونة الأخيرة ومنح بعض الموظفين إجازات مشروطة بعدم السفر خارج البلاد.

كما طالب العازمي وزير الدولة لشؤون الخدمات مبارك الحريص بإلزام مؤسسة الموانئ الكويتية وكل الوزارات والهيئات الحكومية بتطبيق قرار الخدمة المدنية بوقف العمل بنظام البصمة.

أول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

المطيري: بدلات عدوى لموظفي «الصحة»

ماجد المطيري

تقدم النائب ماجد المطيري باقتراح برغبة قال في مقدمته: يواجه العاملون في القطاع الصحي في المستشفيات والمراكز الصحية المتواجدون في الخطوط الأمامية الخطر الأكبر لتعرضهم للإصابة بفيروس كورونا من حيث تعاملهم المباشر مع المرضى المصابين أو المشتبه بهم عند استقبالهم في مقار أعمالهم مما يعرضهم لخطر انتقال الفيروس أو غيره من الأمراض المعدية.

وتطبيقا لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 13 لسنة 2012 بشأن منح بدل خطر وبدل عدوى وبدل تلوث وبدل ضوضاء للعاملين في بعض الجهات الحكومية.

ونص الاقتراح على صرف بدلات الخطر والعدوى والتلوث والضوضاء لجميع الموظفين الإداريين العاملين بالمراكز الصحية والمستشفيات العامة أسوة بزملائهم الأطباء والفنيين والممرضين والعاملين بالمختبرات من خلال صرف بدل العدوى ولرفع الضرر الواقع على الإداريين في وزارة الصحة إثر عدم صرف هذه البدلات بالرغم من استحقاقهم لها نظرا لطبيعة الأعمال المكلفين بها.

الدلال: على الحكومة التعامل بشفافية ووضوح في الإعلان عن أعداد المصابين بفيروس كورونا

محمد الدلال

مشاهدة الفيديو

طالب النائب محمد الدلال الحكومة بحسم الجدل الدائر حول أعداد المصابين بفيروس كورونا والتعامل بشفافية مع القضية ووضع مصلحة البلد فوق كل اعتبار.

وقال الدلال، في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة، «هناك معلومات متداولة إن العدد المعلن غير صحيح، وأن هناك حالات لكويتيين مصابين يعرفهم الشعب لم يتم الاعلان عنهم من وزارة الصحة».

وأوضح أنه وفقا لتصريحات المسؤولين أمس فإن هناك أكثر من 5100 دخلوا من مصر فقط منهم كويتيون ومصريون مصابون، متسائلا: لماذا لا يتم التصريح عن هذا الموضوع؟ ولماذا هذا السكوت؟ وما الأسباب السياسية؟ ولماذا لا توجد شفافية واضحة خاصة أن هذا الامر يتعلق بصحة المواطنين والمقيمين؟

وأضاف الدلال «هناك كويتيون أصيبوا بسبب وجودهم في مصر واسماؤهم منتشرة ولم يعلن عنها من قبل وزارة الصحة»، معتبرا ذلك مأساة تضيع الجهود المتميزة للكويت.

وأعرب الدلال في هذا الصدد عن شكره لرئيسي السلطتين والوزراء والنواب الذين اجتمعوا أمس لمدة 5 ساعات لمناقشة هذه القضية من مختلف جوانبها.

وأكد الدلال انه رغم أهمية الاجتماع إلا أن هناك أسئلة لم نجد إجابة عنها من الحكومة حول صحة العدد المعلن عنه، وهل هناك فعلا اكثر من 80 مصابا بالفيروس في مستشفى جابر وليس مشتبها بهم؟

وبين ان من بين تلك الأسئلة المطروحة «هل هناك كويتيون مصابون بكورونا قادمون من مصر وهل هناك مصريون مصابون لم يتم الاعلان عنهم؟ وهل هناك اسباب وتدخلات سياسية في هذا الموضوع تحديدا؟».

وشدد الدلال على ان «القضية الآن اصبحت واجبة وحتمية وأساسية ولا مجال لمحاباة أي دولة او شعب او جمهورية او أي طرف آخر فمصلحة البلد فوق كل اعتبار»، مشيرا إلى وجود دول اغلقت بالكامل مثل إيطاليا.

وأكد ضرورة دعم الطاقم الطبي الكويتي قائلا «انهم يواصلون الليل بالنهار وبعضهم من الممكن ان يصاب بالمرض، ولا يوجد ذاك الدعم الكبير ويجب إعادة النظر بدعمهم».

من جانب آخر، قال الدلال إن اجتماع اللجنة التعليمية ناقش بحضور وزير التربية وأركان الوزارة سبل حماية الطلاب وتم طرح خطة كاملة عن التعليم عن بعد وتعقيم المدارس الصحية والطبية وكيفية التعامل مع المصابين من المعلمين وغيرهم، مشيرا إلى وجود اجتماع آخر الأسبوع المقبل حول هذا الموضوع.

الكندري للوقوف إلى جانب «المشاريع الصغيرة»

عبدالله الكندري

دعا النائب عبدالله الكندري القطاعين الحكومي والخاص إلى وقفة جادة مع الازمة الاقتصادية المصاحبة لأزمة كورونا من جانب ملاك العقارات والمجمعات التجارية سواء التي تملكها الحكومة كالتأمينات الاجتماعية أو الأمانة العامة للأوقاف أو القطاع الخاص ومجالس إدارات الجمعيات التعاونية التي تشرف عليها وزارة الشؤون بإسقاط الإيجارات الشهرية عن الشركات الصغيرة والمتوسطة المسجلة بالصندوق الوطني ولديهم شهادة سجل وطني معتمدة من الصندوق كجهة حكومية راعية وحاضنة.

وثمن الكندري مبادرة صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبله، كونه شريكا وراعيا للمشروعات بتأجيل فترة السداد من المبادرين الذين يتعاملون مع الصندوق فترة ستة أشهر بسبب الضغوطات المالية الناتجة عن تداعيات انتشار كورونا، كما أشاد بخطوة جمعية أبو فطيرة التعاونية بإعفاء أصحاب المحلات الموجودة من الإيجارات تعزيزا لدورها المجتمعي الوطني.

وختم مطالبا كلا من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والهيئة العامة للاتصالات وغرفة التجارة بأن تحذو حذو البنك المركزي بإنشاء صندوق مالي لدعم المساعي الحكومية في مواجهة فيروس كورونا من منطلق المسؤولية الوطنية والاجتماعية نحو المساهمة في مواجهة الطوارئ الصحية.

واضاف أنه على الجهات الحكومية إلغاء أي رسوم مالية دورية على أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة نظرا للازمة التي تمر بها البلاد.

بيان المجلس عن اجتماع «كورونا»: الحكومة ستأخذ اقتراحات النواب بالاعتبار

أصدر مجلس الامة بيانا جاء نصه التالي:

عقد يوم أول من أمس الثلاثاء اجتماع لمكتب المجلس برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بحضور سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد وعدد من الوزراء و28 نائبا، حيث تم بحث آخر تطورات الحالة الصحية في البلاد والاستعدادات والإجراءات الحكومية لمواجهة فيروس كورونا المستجد.

وأكد رئيس مجلس الأمة، في كلمة استهل فيها الاجتماع، أهمية التعاون ما بين السلطات وكل مؤسسات المجتمع المدني والأفراد في التعاطي مع تداعيات وآثار ومخاطر انتشار فيروس كورونا المستجد.

ثم تفضل سمو رئيس مجلس الوزراء ووزراء الداخلية والخارجية والصحة والتجارة والتربية والإعلام ببيان إجراءات الجهات الحكومية المختلفة السابقة واستعداداتها المستقبلية للتعامل مع مخاطر انتشار فيروس كورونا.

وأكد سمو رئيس مجلس الوزراء اهتمام ومتابعة صاحب السمو ـ حفظه الله ورعاه ـ بشكل يومي هذا الملف المتسارع وحرص سموه على سلامة المواطنين والمقيمين، وتكليف سموه للحكومة بعدم ادخار جهد أو مال تحقيقا للصالح العام وحفاظا على الصحة والسلامة العامتين.

من جانبه، قدم وزير الصحة الشيخ د. باسل الصباح عرضا مفصلا بين فيه أن الإجراءات الوقائية الكويتية بمختلف أشكالها تجري بالتزامن مع توجيهات منظمة الصحة العالمية ووزراء الصحة العرب ووزراء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بل وسابقة لها ومضيفة عليها في أغلب الأحيان.

وأكد عدم صحة وجود تكتم في الأرقام والإحصائيات، مشددا على أن الكويت تتبع أقصى درجات الشفافية والعلنية في المعلومات سواء كانت إيجابية أو سلبية وأكدت ذلك منظمة الصحة العالمية.

وبين وزير الصحة أن فيروس كورونا وتعريفه وتوصيفه قد تغير أكثر من مرة، وأن الحكومات المختلفة تتفاوت في مدى دقة إفصاحها عن المعلومات الصحية لمواطنيها والمقيمين لديها، مؤكدا أن الكويت ملتزمة بالتحديث اليومي العلني والدقيق.

وعقب العرض التفصيلي لوزير الصحة، استعرض وزراء الداخلية والخارجية والتجارة والإعلام والتربية كل الإجراءات التي تمت والتي ستتم مستقبلا بالإضافة إلى الحرص على تسهيل أمور الطلبة والطالبات بالخارج والنظر باحتياجاتهم والحرص عليها، مؤكدين أن تلك الإجراءات تأتي استجابة للرأي المهني والطبي والتقني للمسؤولين في وزارة الصحة دون الالتفات إلى المجاملات والحساسيات الديبلوماسية والسياسية، فالرأي الطبي المهني مقدم على كل الاعتبارات الأخرى.

من جانبهم، شدد النواب في مداخلاتهم على أهمية الاستمرار بالشفافية والعلنية فهي خير وسيلة لمحاربة الأخبار المضللة والإشاعات، حيث أجمع الحاضرون في مداخلاتهم على توجيه الشكر من خلال الإخوة الوزراء لكل العاملين والعاملات في الفرق الحكومية المختلفة، الصحية والأمنية والتجارية والديبلوماسية والإعلامية وغيرها، متمنين لهم السلامة والنجاح. كما شدد الإخوة أعضاء مجلس الأمة على أهمية دراسة الآثار الاقتصادية لأزمة وباء كورونا المستجد على «المالية العامة» للدولة في ظل انخفاض الطلب العالمي على النفط وانخفاض أسعاره وانخفاض مؤشرات البورصات العالمية، وكل ما يترتب عليه من آثار سلبية.

وأكد النواب أهمية «حسم الموقف التعليمي» المتعلق بالعام الدراسي بحسب المراحل التعليمية المختلفة، داعين إلى مراعاة صعوبة تجهيز آلاف المدارس الحكومية والخاصة بالشكل الملائم صحيا، ووجوب الاستعانة بالتعليم الإلكتروني والتلفزيوني وغيرها من وسائل.

وتقدم بعض أعضاء مجلس الأمة بـ«اقتراحات تفصيلية» سواء ما يتعلق بالتواصل الحكومي الإعلامي لبيان الحقائق ومحاربة الإشاعات أو ما يتعلق برفع الروح المعنوية أو تطوير منظومة الفحص والحجر الصحيين أو تشجيع المنتجات والمزروعات المحلية أو غير ذلك.

كما تقدم النواب في مداخلاتهم باستفسارات وملاحظات مباشرة ومحددة سواء ما يتعلق بإجراءات الطيران المدني ومجلس الوزراء تجاه القادمين من بعض الدول والوقائع الصحية الحقيقية في تلك الدول أو ما يتعلق بعدم وجود جهاز لإدارة الكوارث والخلل المزمن للتركيبة السكانية من جانب، والدخل العام للدولة من جانب آخر، وغير ذلك من جوانب تشغل بال المواطنين وممثليهم بكل صراحة ووضوح. وقد وعدت الحكومة من جانبها بأخذ الملاحظات والاقتراحات بعين الاعتبار والاهتمام، كما تعهدت باستمرار إحاطة المواطنين وممثليهم المنتخبين بحقائق الوضع الصحي والأوضاع العامة، واتفق الحاضرون على تكليف النائبين محمد الدلال ورياض العدساني بالتنسيق مع رئيس المجلس بمتابعة إنجاز اللجان المختصة تقاريرها بشأن اقتراحات ومشاريع القوانين ذات صفة الاستعجال المرتبطة بجهود مكافحة وباء كورونا المستجد وعرضها على الجلسة القادمة.

حفظ الله الكويت وأميرها وشعبها من كل مكروه.